نحو موازنة تعليمية تشاركية، شفافة، ومنصفة، تُبنى بمشاركة حقيقية من الشباب والمجتمع المدني، وتضمن تمويلًا عادلًا وفعّالًا لتعليم شامل وذي جودة للجميع.

نؤمن بتعزيز مشاركة الشباب في تحليل وتمويل التعليم من خلال دورة الموازنة العامة **نحو تعليم عادل وممول بفعالية**

نحن شباب نتعاون من أجل ميزانيات تعليم مفتوحة وخاضعة للمسائلة من مختلف محافظات المملكة، اجتمعنا بروح المسؤولية والإمان بدورنا في إحداث التغيير، لنرفع صوتنا في ها البيان الذي يعكس رؤيتنا لتعليم عادل، شامل، وممول بطريقة شفافة وتشاركية.
نؤمن أن التعليم ليس مجرد خدمة، بل هو حجر الأساس للعدالة الاجتماعية والاستقرار والتنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يزال قطاع التعليم يواجه تحديات حقيقية أبرزهاضعف التمويل، وغياب التوزيع العادل للموارد، وقلة الشفافية والمساءلة، إلى جانب تهميش دور الشباب والمجتمع المدني في دورة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة، وخاصة مخصصات التعليم.
لقد قمنا بتحليل واقع تمويل التعليم من خلال عدسة شبابية واعية، هدفها الوصول لفهم أعمق للسياسات المالية التعليمية، واقتراح آليات تعزز من مشاركة الشباب والمجتمع في صناعة القرار.
نؤكد على إشراك الشباب في تحليل تمويل التعليم عبر كافة مراحل إعداد الموازنة هو خطوة مفصلية نحو نظام تعليمي عادل يعزز الجودة ويضمن عدم إقصاء أي فئة من المجتمع .

الإشكاليات الرئيسية

- ضعف مشاركة الشباب والمجتمع المدني، خصوصاً في مراحل إعداد وإقرار الموازنة العامة.
- قلة نشر البيانات التفصيلية حول مخصصات التعليم.
- وجود فجوة بين الخطط التربوية والموارد المالية المخصصة لتنفيذها.
- توزيع غير عادل للموارد، يؤثر على الفئات والمناطق المهمشة .
- ضعف آليات المساءلة المجتمعية لرصد الإنفاق الفعلي على التعليم.

التوصيات

مأسسة مشاركة الشباب في دورة الموازنة

- تمثيل حقيقي للشباب ومنظمات المجتمع المدني في اللجان القطاعية.
- إنشاء منصات حوار دائمة بين وزارتي التربية والتعليم والمالية والشباب والمجتمع المدني.
- تمكين الشباب من استخدام أدوات تحليل تشاركي تساعدهم على متابعة مخصصات التعليم وتقييم أولويات الإنفاق.

تعزيز شفافية الموازنة وتوفير بيانات مفتوحة

- نشر تفصيلي ودوري لمخصصات التعليم بطريقة مبسطة وسهلة التحليل
- تطوير بوابات إلكترونية تفاعلية لعرض الموازنات القطاعية.

زيادة التمويل الحكومي لقطاع التعليم

- الالتزام بالمعايير الدولية لتخصيص التمويل للتعليم (20% من الموازنة العامة أو 6% من الناتج المحلي الإجمالي).
- تخصيص موارد إضافية لبرامج تستهدف الفئات المهمشة (ذوي الإعاقة، الفتيات، المناطق الريفية).
- توجيه التمويل لتحسين بيئة التعلم، تأهيل المعلمين، وتوسيع البنية التحتية وليس فقط التكاليف التشغيلية.

تعزيز المساءلة المجتمعية في تنفيذ الموازنة

- تشكيل فرق شبابية على مستوى المحافظات لمتابعة تنفيذ مخصصات التعليم.
- إصدار تقارير ظل توضح الفجوات بين الموازنات المقرّة وتلك المُنفذة فعليًا.
- تفعيل دور مجالس أولياء الأمور والمجتمع المحلي في مراقبة مخصصات المدارس ومصاريفها

نحن شباب هذا الوطن، نؤمن أن التعليم هو المفتاح، وأن الشراكة بيننا وبين المؤسسات الرسمية قادرة على إعادة رسم سياسات تمويل التعليم بما يحقق العدالة لكل فرد في المجتمع. فلنكن معاً جزءًا من الحل، ونصنع فرقاً حقيقياً من أجل تعليم يليق بطموحاتنا ويخدم مستقبلنا.